فتح باب تلقي المشاريع الإصلاحية للإدارة المقترحة للاستفادة من دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية برسم سنة 2021

في إطار مواكبة مسلسل الإصلاح الذي يتوخى منه الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين والارتقاء بنجاعة وأداء الإدارة، ومواكبة منها لدينامية الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا والتحديات والرهانات التي فرضتها جائحة كورونا وما يتطلبه الأمر من حلول كفيلة بتسريع وتيرة الإصلاح الإداري، تعلن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - قطاع إصلاح الإدارة عن إطلاق الدورة الخامسة عشر (15) لتلقي المشاريع الإصلاحية للإدارة المزمع إنجازها في إطار التمويل المواكب لهذا الصندوق برسم السنة المالية **2021**.

وستتميز هذه الدورة، بالإضافة إلى المبادرات القطاعية، بإغناء حقيبة المشاريع التي ستحظى بالتمويل من طرف الصندوق، وذلك بإدراج المشاريع الإصلاحية المشتركة بين مختلف المرافق العمومية، فضلا عن المشاريع التي ستتم صياغتها انطلاقا من المقترحات والأفكار التي ستساهم بها الإدارات العمومية.

وبرسم هذه الدورة، تحدد آليات الدعم والمواكبة التي يتيحها الصندوق وكذا المحاور الإصلاحية ذات الأولوية المحددة برسم سنة **2021**، فضلا عن كيفية وضع وتقديم مختلف الترشيحات للاستفادة من تمويل الصندوق كالتالي:

I- آليات دعم الصندوق:

يعتمد صندوق تحديث الإدارة العمومية في تقديم دعمه المالي والتقني لإنجاز المشاريع الإصلاحية على المشاريع ذات الطابع المشترك بين المرافق العمومية وكذا المبادرات القطاعية المبتكرة والقابلة للتعميم، فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار للأفكار المقترحة من طرف القطاعات الوزارية.

1. المشاريع الإصلاحية المشتركة:

بالنظر لالتقائية وتكامل وترابط المشاريع الإصلاحية ما بين المرافق العمومية، وعلى إثر مراجعة الإطار القانوني للصندوق في إطار قانون المالية لسنة 2021 في تجاه توسيع وتنويع آليات تمويل المشاريع، سيعمل الصندوق برسم هذه السنة على تلقي المشاريع الإصلاحية ذات الطابع المشترك بين مختلف المرافق العمومية، والتي قد تجمع بين قطاعين حكوميين أو أكثر أو بين هذه القطاعات والجماعات الترابية

والمؤسسات العمومية. وسيتم انتقاء وتمويل المشاريع المؤهلة في إطار اتفاقي وبآليات تمويل مشتركة ووفق نظام حكامة محدد.

2. المشاريع الإصلاحية القطاعية:

على المستوى القطاعي، ستتم مواكبة المشاريع والمبادرات المقترحة من طرف القطاعات الوزارية والتي تتسم بالطابع الابتكاري والوقع المباشر على الإدارة والمرتفق مع قابلية التعميم على باقي الإدارات.

وستحظى بالأفضلية في التمويل المشاريع الي تندرج ضمن المجالات الإصلاحية ذات الأولوية المحددة في الجزء **II** بعده، وذلك بعد انتقائها من طرف اللجنة الوزارية المختصة، مع الإشارة إلى أن الصندوق يقدم دعمه المالي للمشاريع المنتقاة بنسبة **50 %** من الكلفة الإجمالية للمشروع، وفي حدود سقف **2 000 000** درهم.

3. الأفكار المقترحة من طرف القطاعات الوزارية:

تعزيزا للعمل التشاركي بين الإدارات، وسعيا من الصندوق إلى استثمار القوة الاقتراحية للقطاعات الوزارية، والهادفة إلى تطوير نظم العمل داخل الإدارة العمومية وإيجاد حلول مبتكرة لتحسين الخدمات العمومية والرفع من جودتها، سيتم برسم هذه السنة العمل على استقاء واستثمار وإنضاج اقتراحات القطاعات الوزارية من خلال منصة إلكترونية خاصة بتلقي الأفكار والمقترحات.

وتسمح هذه المنصة بتلقي أفكار ومقترحات الإدارات بخصوص مجالات إصلاحية محددة تتعلق إما بالبرامج أو الخدمات أو الأوراش المعتمدة. وستكون الأفكار المقترحة محط تقييم وإنضاج قبل دراسة إمكانية تحويلها إلى مشاريع متكاملة قابلة للتنفيذ.

II- المحاور الإصلاحية ذات الأولوية برسم سنة 2021:

تجسيدا للأوراش الإصلاحية المعتمدة والهادفة إلى الارتقاء بمستوى أداء المرافق العمومية وجعلها قادرة على مواكبة المستجدات ومتطلبات الظرفية الراهنة، لا سيما مع تداعيات جائحة كورونا، ستعطى الأولوية برسم هذه السنة، لدعم المبادرات الإصلاحية الرامية إلى تحسين وتجويد الخدمات العمومية، والرفع من نجاعة المرافق العمومية، ومواكبة ورش الجهوية المتقدمة، وترسيخ قيم النزاهة بالمرافق العمومية (رفقته ملحق في الموضوع) كما يلي:

1. **تحسين وتجويد الخدمات العمومية:** بتطوير منظومة تقديم ومعالجة الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين، وذلك من خلال:

- **تطوير الخدمات الإلكترونية**، عبر تبسيط ورقمنة المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا تفعيلا للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية،
- **دعم التبادل الإلكتروني للمعلومات**، وذلك بإتاحة الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق العمومية،

- **تحسين جودة الاستقبال بالمرافق العمومية**، وذلك بتأهيل الوحدات الإدارية المعنية بتقديم الخدمات العمومية للمرتفقين.

2. **الرفع من نجاعة المرافق العمومية**: وذلك من خلال إيلاء العناية للمشاريع الرامية إلى:

- **تطوير ممارسات تدبيرية جديدة لتنظيم العمل**، من خلال وضع الآليات التنظيمية والتكنولوجية المناسبة لتمكين الموظفين والأعوان من أداء واجبهم المهني، بشكل يضمن الاستمرارية والجودة في الأداء،

- **دعم التكوين عن بعد**، بتشجيع تطوير أنظمة معلوماتية لتأهيل الموارد البشرية عبر استعمال التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والتواصل،

- **وضع آليات العمل التشاركي للموارد البشرية**، من خلال وضع إطارات تشاركية تعمل على إشراك الموظفين واستثمار مؤهلاتهم وخبراتهم في وضع تصورات ومشاريع إصلاحية،

- **وضع أنظمة لتدبير المعارف**، بتطوير آليات نقل المعرفة لفائدة الموارد البشرية ووضع إجراءات لتبادل المعارف وتقاسمها،

- **دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية**، عبر مشاريع تروم ترسيخ النوع الاجتماعي في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة،

- **تطوير نجاعة أداء التدبير المالي للإدارات العمومية**، من خلال وضع مخططات وأساليب ومناهج عمل تروم التنزيل السليم لمقاربة التدبير بالأهداف وتحسين نجاعة السياسات العمومية.

3. **مواكبة الجهوية المتقدمة**، من خلال دعم مشاريع تتعلق بوضع آليات ومناهج وأنظمة تروم تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري.

4. **ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة**، باتخاذ المبادرات الرامية إلى:

- **إتاحة الولوج إلى المعلومات**، باعتماد آليات تمكن المرتفقين من الحصول على المعلومات العمومية وذلك تفعيلا للقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات،

- **دعم النزاهة والأخلاقيات**، من خلال دعم المبادرات الرامية إلى إرساء سلوكات جديدة تقوم على الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وزجر جرائم الفساد.

III- تقديم الترشيحات وآليات المواكبة:

1. كيفية تقديم الترشيحات:

للاستفادة من تمويل صندوق تحديث الإدارة العمومية، فإن المصالح المركزية واللاممركزة للإدارات العمومية وكذا المرافق العمومية الخاضعة لوصايتها مدعوة لإعداد مشاريعها المقترحة، في شقيها المشترك والقطاعي، وتوجيهها بعد المصادقة عليها من طرف رئيس الإدارة، عبر الموقع الإلكتروني الجديد للصندوق

التالي: **www.fomap.ma**، علما أن الاجتماع السنوي للجنة الوزارية المكلفة بدراسة وانتقاء المشاريع المعروضة على الصندوق **سيعقد نهاية شهر ماي 2021**.

أما بالنسبة لمقترحات الأفكار، فيمكن إيداعها من خلال الولوج إلى المنصة الإلكترونية التي تم تطويرها لهذا الغرض، عبر نفس الموقع الإلكتروني أعلاه باستعمال الحسابات التي تم توجيهها إلى القطاعات الوزارية.

2. آليات المواكبة:

لمواكبة حاملي المشاريع والأفكار في عملية تصميم وتقديم ترشيحاتهم ومقترحاتهم، سينظم قطاع إصلاح الإدارة دورة تأطيرية وتحسيسية عن بعد، سيحدد موعد إجرائها لاحقا، وستخصص لتقديم مضامين الدورة الخامسة عشر (15) للصندوق والمجالات ذات الأولوية، وكذا تأطير المشاركين حول منهجية صياغة الأفكار والمشاريع بمشاركة متخصصين في المجال. ويمكن المشاركة في هذه الدورة من خلال التسجيل عبر نفس الموقع الإلكتروني.

ولتيسير إعداد المشاريع المقترحة، تم إعداد **دليل دعم المشاريع الإصلاحية لسنة 2021**، الذي يمكن تحميله من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق تحديث الإدارة العمومية يتيح إمكانية مواكبة ودعم المشاريع المنتقاة، سواء القطاعية منها أو المشتركة، خلال مراحل إعداد وإطلاق هذه المشاريع.

وللمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالهاتف على الأرقام: **0662041732 – 0608858147/46** أو عبر البريد الإلكتروني التالي: **fomap@mmsp.gov.ma**.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

ملحق

المحاور الإصلاحية ذات الأولوية
المحددة من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية
برسم سنة 2021

في إطار الدورة الخامسة عشر (15) لتلقي الأفكار والمشاريع الإصلاحية للإدارة المزمع إنجازها في إطار التمويل المواكب لصندوق تحديث الإدارة العمومية برسم السنة المالية **2021**، ستعطى الأولوية للمحاور الإصلاحية التالية:

I. تحسين وتجويد الخدمات العمومية: بتطوير منظومة تقديم ومعالجة الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين، وذلك من خلال:

1. **تطوير الخدمات الإلكترونية**، عبر تبسيط ورقمنة المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا، وفقا للمخططات القطاعية للتحول الرقمي، والتي من شأنها تحسين جودة الخدمات المقدمة، تفعيلا للقانون رقم **55.19** المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والقانون رقم **31.13** المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.
2. **دعم التبادل الإلكتروني للمعلومات**، وذلك بتأهيل وتطوير نظم المعلومات التي تساهم في تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، وتتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق العمومية.
3. **تحسين جودة الاستقبال بالمرافق العمومية**، من خلال تأهيل الوحدات الإدارية المعنية بتقديم الخدمات العمومية للمرتفقين والتي تعرف توافدا كبيرا عليها، وفق برنامج يعتمد على وضع تشخيص دقيق ومخطط شمولي يرتكز على مضامين ميثاق الاستقبال والإطار المرجعي الخاص به.

II. الرفع من نجاعة المرافق العمومية: وذلك من خلال إيلاء العناية للمشاريع الرامية إلى تطوير منظومة الموارد البشرية، عبر:

1. **تطوير نجاعة الموارد البشرية**، حيث ستعطى الأهمية برسم هذه السنة إلى دعم المبادرات الرامية إلى:

- **تطوير ممارسات تدبيرية جديدة لتنظيم العمل**، كأحد الخيارات البديلة التي تضمن استمرارية المرفق العمومي في تقديم خدماته بالجودة المطلوبة، وذلك من خلال وضع الآليات التنظيمية والتكنولوجية المناسبة لتمكين الموظفين والأعوان من أداء واجبهم المهني، وفقا لما تقتضيه طبيعة الوظائف التي يزاولونها، بالإضافة إلى توفير الخدمات للمرتفقين وإتاحتها عن طريق المواقع الإلكترونية أو التطبيقات الذكية وتيسير البحث عن الكفاءات وتكوين مشاتل لتأهيل الكفاءات والتجاوب مع رهانات التدبير في زمن الأزمة.
- **دعم التكوين عن بعد**، بتشجيع تطوير أنظمة معلوماتية لتأهيل الموارد البشرية عبر استعمال التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والتواصل، وذلك لتمكين الموظفين من متابعة تكويناتهم ومواكبة التطورات المعرفية الحديثة من مواقع عملهم أو مكان تواجدهم دون توقيف نشاطهم المهني.

- **وضع آليات العمل التشاركي للموارد البشرية**، من خلال دعم المشاريع الهادفة الى وضع إطارات تشاركية تعمل على إشراك الموظفين واستثمار المؤهلات والخبرات والتجارب التي يتوفرون عليها في وضع تصورات ومشاريع إصلاحية، وفق مقاربة شمولية ومتوازنة تضمن التقائية وتماسك المشاريع المقترحة.

- **وضع أنظمة لتدبير المعارف**، من خلال تطوير آليات نقل المعرفة لفائدة الموارد البشرية بهدف تثمين واستدامة الخبرات المهنية للموظفين، وكذلك وضع سياسة لتبادل المعارف وتقاسمها لرفع نجاعة ومهنية الرأسمال البشري بالإدارات العمومية وتشجيع التعاون وتعزيز العلاقات المبنية على الثقة والاعتراف الجماعي.

- **دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية**، عبر مشاريع تروم ترسيخ النوع الاجتماعي في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة، وكل ما من شأنه التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية ومراعاة مواكبة التغيرات التنظيمية الناجمة عن جائحة كوفيد 19.

2. **تطوير نجاعة أداء التدبير المالي للإدارات العمومية**، وذلك في إطار تنزيل الإصلاح المالي وفق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية الرامية إلى الانتقال من مقاربة التدبير بالوسائل إلى التدبير بالنتائج وفق أهداف ومؤشرات واضحة، وما يصاحبه من التأسيس لوضع مخططات عمل وأساليب ومناهج عمل تراعي العمل وفق نظام المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر، وذلك بهدف تحسين نجاعة السياسات العمومية.

III. **مواكبة الجهوية المتقدمة**، باعتبارها الإطار الملائم لانسجام السياسات العمومية ولبرمجة مشاريع مختلف القطاعات الحكومية، من خلال دعم مشاريع تتعلق بوضع آليات ومناهج وأنظمة تروم تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وذلك في كل ما يتعلق بنقل الاختصاصات وتوزيع وتدبير الموارد البشرية والمالية وتحديد الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة والعمالة أو الإقليم.

IV. **ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة**، باتخاذ المبادرات الرامية إلى:

1. **إتاحة الولوج إلى المعلومات**، باعتماد آليات تمكن المرتفقين من الحصول على المعلومات العمومية عبر جميع القنوات المتاحة، سيما تلك المتعلقة بالتعريف ببرامج السياسات العمومية وتتبع تنفيذها وكذا تدوين ونشر المساطر والإجراءات المتعلقة بالخدمات الإدارية وفق مصنفات، وذلك تفعيلا للقانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وأخذا بعين الاعتبار القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

دعم النزاهة والأخلاقيات، من خلال دعم المبادرات الرامية إلى إرساء سلوكات جديدة تقوم على الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وزجر جرائم الفساد، وذلك اعتمادا على الآليات التوعوية والتربوية والوقائية والزجرية لتوطيد قيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام، فضلا عن الأوراش المندرجة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.